

الكباريتي: الأردن ملاذ أمن للاستثمار والاعمال



التجاري ستواصل جهودها في دعم الاقتصاد الوطني لتجاوز الصعوبات وتحويلها إلى فرص حقيقية للإنجاز مستمدة الدعم من توجيهات الملك المستمرة بأن يعمل الجميع بروح الفريق الواحد ووضع مصالح الوطن العليا على رأس الأولويات".

المصدر (جريدة الدستور الأردنية، بتصريف)

أكد رئيس غرفة تجارة الاردن العين نائل الكباريتي أنّ "الملك عبد الله الثاني ومنذ تسلم سلطاته الدستورية وضع الشأن الاقتصادي وتحسين معيشة المواطنين في قمة الأولويات إلى جانب مواصلة مسيرة العمل والتطوير والتحديث والإصلاح".

وشدد على أنه "رغم الظروف السياسية والتطورات الاقليمية في المنطقة وما رافقها من حالة عدم استقرار أمني وسياسي وصعوبات اقتصادية، إلا أنّ الاردن وبفضل القيادة الحكيمة واصل مسيرة النمو والتقدم".

وأكد في بيان أصدره بمناسبة الاحتفال بعيد الجلوس الملكي على العرش، أنّ "الاردن يقف اليوم على ارض صلبة وبات يتبوأ مكانة مرموقة بين دول العالم، وتحوّل إلى دولة عصرية منفتحة بفضل السياسات الاقتصادية التي ميزت المملكة كملاذ امن للاستثمار والاعمال".

وقال: "لقد عمل جلالته على إدماج الأردن في الاقتصاد العالمي، وحرص في جميع توجيهاته على بناء شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص كمبدأ سار عليه الملك عبد الله الثاني بكل كتب التكليف السامية للحكومات المتعاقبة".

واكد العين الكباريتي أنّ "غرفة تجارة الاردن التي تعتبر مظلة القطاع



مصر تستهدف نموًا 6% في 2019

الاتماني العالمية. وبحسب وزارة المالي فإنّ الحكومة مستمرة في تحسين الوضع الاقتصادي من خلال الاستمرار في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، حيث تستهدف الحكومة تحقيق معدل نمو 6% في العام المالي 2019 - 2020 وخفض العجز الكلي إلى 7.2 في المئة. وأفصحت الوزارة، عن أنّ مصر عازمة على الاستمرار في تحسين اقتصادها من خلال إجراء إصلاحات هيكلية بمختلف قطاعات الاقتصاد وإصلاح بيئة ومناخ الاستثمار في مصر. المصدر (موقع اليوم السابع الإلكتروني، بتصريف)

أعلنت وزارة المالية المصرية، عن أنّ الحكومة تعمل في اتجاهين غاية في الأهمية لصالح الاقتصاد القومي، حيث تزيد من مستويات انفاقها على الاستثمارات العامة لإيجاد المزيد من فرص العمل، وأيضاً زيادة الإنفاق على التنمية البشرية خاصة قطاعي الصحة والتعليم. ووفقاً للوزارة، حققت مصر فائضاً أولياً بنسبة 2 في المئة من الناتج المحلي، وتستهدف تخفيض العجز الكلي إلى 8.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتخفيض معدل البطالة إلى 9.6 في المئة، وأيضاً معدلات التضخم وعجز الميزان التجاري، وهو ما أسهم بدوره في تحسين التصنيف الائتماني لمصر من قبل مؤسسات التصنيف

زيادة مستوى الاستثمارات الأجنبية في تونس



وتوجه مبلغ 5.2 مليون دينار تونسي نحو استثمارات في الحافظة المالية بينما كانت 845.9 مليون دينار قد فضلت الاستثمارات الخارجية المباشرة. وسجلت استثمارات الحافظة المالية، ونعني بذلك الاستثمار في البورصة، تراجعاً ملحوظاً حيث تقلصت قيمتها بنسبة 37.3 في المائة. وتستهدف تونس مع نهاية السنة الحالية، استقطاب نحو ثلاثة آلاف مليون دينار تونسي من الاستثمارات الخارجية (نحو مليون دولار أميركي) مقابل 2800 مليون دينار تونسي تمكنت من استقطابها خلال السنة الماضية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشفت وكالة النهوض بالاستثمار الخارجي عن زيادة مستوى الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى تونس بنسبة 15.7 في المائة خلال الثلث الأول من السنة الحالية وقدرتها بنحو 280 مليون دولار (نحو 851 مليون دينار تونسي).

وأوضح مدير عام الوكالة عبد الباسط الغانمي، أن "الاستثمارات الخارجية المباشرة، تطورت خلال الفترة ذاتها، بنسبة 16.3 في المئة وتدققت على تونس استثمارات مباشرة بقيمة 845.9 مليون دينار تونسي مقابل 727.2 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من السنة المنقضية".

وقال: "توزعت تلك الاستثمارات على عدد من الأنشطة الاقتصادية

